

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة العدل

المؤتمر السياسي للرئيس المترشح
على لقافة الاسم المنحدرة لمكافحة الفساد
(ميريرا، السادس 11 وسبتمبر 2003)

تل محل معالي السيد الطيب بلعيز،
وزير العدل، حافظ الأختام

- السيد الرئيس،
- أصحاب المعالي والسعادة،
- أيتها السيدات، أيها العادة،

في البداية، اسمحوا لي، السيد الرئيس، أن أهنكم، وأهنا من خلأكم، دولة المكسيك حكومة وشعباً، على انتخابكم المستحق لرئاسة هذا المؤتمر.

إن اختيار الحكيم للمجموعة الدولية، الذي وقع على يدكم لاحتضان هذا الاجتماع التاريخي للأمم المتحدة، تكريساً لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، هو بالتأكيد شهادة وعرفان للدور النشيط والفعال لبلدكم ليس فحسب، من أجل استكمال المسار الذي يجمعنا اليوم بميريدا (Mérida)، بل أيضاً في إطار المبادرات الأخرى الجديرة بالثناء، التي قامت بها المجموعة الدولية، مثل التي جمعتنا بمونتيري (Monterrey) سنة 2002، أو تلك التي جمعتنا مؤخراً في كانكون.

ولا يفوتنـي أن أوجه أيضاً، بالتهـاني إلى أعضـاء مكتب المؤتمـر، وكذا إلى حـكومـة كولومـبيـا، رئيسـة اللـجـنةـ الخـاصـةـ والـرـئـيسـةـ الشـرـفـيـةـ لـهـذـاـ المؤـتمـرـ، لما تـحلـواـ بهـ جـمـيعـاـ منـ التـزـامـ فيـ كلـ المـراـحـلـ، طـلـيـةـ مـسـارـ المـقاـوـصـاتـ الـقـادـوـهـاـ، بـحـكـمـةـ وـعـزـيمـةـ، إـلـىـ غـاـيـةـ بـلوـغـ هـدـفـهـاـ المـنشـودـ؛ وـمـاـ لـقـاؤـنـاـ الـيـوـمـ إـلـاـ شـهـادـةـ عـلـىـ تـوـيـجـ هـذـاـ مـسـارـ.

- السيد الرئيس،

إنه لمن دواعي سعادتي أيضاً، أن أغتنـمـ هـذـهـ الفـرـصـةـ السـانـحةـ، لـأشـيـدـ، انـطـلاقـاـ منـ مـيرـيدـاـ، بـالـتـزـامـ الـذـيـ تـحلـتـ بـهـ قـارـةـ آـمـريـكاـ الـلـاتـينـيـةـ بـأـكـمـلـهـاـ؛ هـذـهـ القـارـةـ الـتـيـ نـجـنـيـ الـيـوـمـ، فـيـ رـبـوعـهـاـ، ثـمـارـ الـمـسـارـ الـذـيـ بـادـرـتـ بـهـ المـجـمـوعـةـ الـدـولـيـةـ، مـنـذـ سـنـتـيـنـ، انـطـلاقـاـ مـنـ بـيـونـسـ آـيـرسـ، الـعـاصـمةـ الـأـرـجـنـتـيـنـيـةـ.

وعـلـيـهـ، فـإـنـهـ لـيـسـ مـنـ بـابـ الصـدـفـةـ أـنـ يـكـوـنـ عـدـدـ مـنـ الـمـعـالـمـ الـتـيـ تـقـرـبـنـاـ مـنـ الـهـدـفـ الـأـسـمـيـ الـذـيـ نـلـتـقـيـ مـنـ أـجـلـهـ الـيـوـمـ، مـرـتـبـطاـ اـرـتـبـاطـاـ وـثـيقـاـ بـبـلـدـانـ مـثـلـ الـأـرـجـنـتـيـنـ، وـكـوـلـومـبـياـ وـالـمـكـسـيـكـ.

وـفـيـ هـذـاـ الصـدـدـ، اـسـمـحـواـ لـيـ أـنـ أـحـيـيـ، بـاسـمـ بـلـادـيـ، وـأـثـنـيـ عـلـىـ هـذـهـ القـارـةـ، عـرـفـاتـاـ بـالـتـزـامـهـاـ الثـابـتـ إـلـاـ مـكـافـحةـ آـفـةـ الرـشـوـةـ.

- السيد الرئيس،

إنـتـناـ، قـطـعاـ، لـسـنـاـ فـيـ حاجـةـ إـلـىـ التـاكـيدـ عـلـىـ التـهـديـدـاتـ الـخـطـيرـةـ، الـتـيـ تـشـكـلـهاـ المـعـارـسـاتـ الـمـدـمـرـةـ لـلـرـشـوـةـ عـلـىـ التـنـمـيـةـ الـمـسـتـدـامـةـ لـلـمـجـمـعـاتـ، وـعـلـىـ دـيـمـوـمـةـ الـمـؤـسـسـاتـ الـحـكـوـمـيـةـ. كـمـاـ إنـتـناـ لـسـنـاـ فـيـ حاجـةـ إـلـىـ التـذـكـيرـ بـالـأـثـارـ الـضـارـةـ الـتـيـ تـحدـثـهـاـ الرـشـوـةـ، بـشـتـىـ أـشـكـالـهـاـ، عـلـىـ الـإـقـتـصـادـ وـعـلـىـ الـأـنـظـمـةـ الـمـالـيـةـ الـوـطـنـيـةـ وـالـدـولـيـةـ.

بلـ يـكـفـيـنـاـ دـلـلـةـ أـنـ الـخـسـانـرـ النـاجـمـةـ، فـيـ الـوـاقـعـ، عـنـ الرـشـوـةـ، تـعدـ فـادـحةـ وـلـاـ نـظـيرـ لـهـاـ إـلـىـ الـحـدـ الـذـيـ يـمـكـنـ أـنـ يـرـهـنـ مـسـتـقـبـلـ الـكـثـيـرـ مـنـ الـأـجيـالـ.

- السيد الرئيس،

إنـ منـظـمـةـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ، بـتـوفـيرـهـاـ لـهـذـهـ الأـدـاءـ لـمـكـافـحةـ الـفـسـادـ، تـكـوـنـ بـذـلـكـ قـدـ اـسـتـجـابـتـ لـرـغـبـةـ الـمـجـمـوعـةـ الـدـولـيـةـ الـتـيـ بـاتـتـ مـنـشـغـلـةـ بـقـوـةـ بـفـعـلـ اـنـتـشـارـ وـاستـفـحالـ هـذـاـ الدـاءـ الـذـيـ يـصـبـبـ مـجـمـعـاتـ إـنـسـانـيـةـ بـكـامـلـهـاـ، وـيـزـيدـ فـيـ أـعـبـانـهـاـ الـمـثـقـلـةـ بـالـتـحـديـاتـ الـمـتـعـدـدـةـ الـأـخـرىـ الـتـيـ تـوـاجـهـهـاـ.

ومن المؤكد أن المجموعة الدولية، بفضل هذا المعلم الإضافي الذي جاء ليثري القانون الدولي، قد فتحت صفحة جديدة في تاريخها؛ وهي خطوة إيجابية لا يسعالجزائر إلا أن تعبّر عن ارتياحها العميق بشأنها.

- السيد الرئيس،

إن هذه الاتفاقية يمكن اعتبارها بمثابة العمل الملموس الذي يستجيب للإجماع الحاصل في مونتيري(Monterrey)، المصادق عليه من قبل المؤتمر المنعقد حول مسألة تمويل التنمية، ويستجيب، في ذات الوقت، لإعلان جوهانسبورغ، المصادق عليه في القمة العالمية حول التنمية المستدامة، المنعقدة سنة 2002، اللذين اعتبرا الرشوة تهديدا خطيرا على التنمية المستدامة للشعوب، وأكدا على الأولوية الواجب إعطاؤها لمكافحة هذه الظاهرة.

كما إن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المصادق عليها بتاريخ 31 أكتوبر 2003، من قبل الجمعية العامة، تمثل تقدما نوعيا، من حيث أن مضمونها، المتعدد الأوجه، يكرس الرؤية البعيدة المدى التي تستدعي، في نظرنا، ضرورة معالجة ناجعة ودائمة لهذه الآفة المختلفة الأبعاد.

لذلك، فإن الجمعية العامة للأمم المتحدة، تكون قد أفلحت، من خلال لاحتها 4/58، في جعل يوم 9 ديسمبر، المصادف تاريخ انعقاد مؤتمرنا هذا، يوما عالميا لمكافحة الفساد.

- السيد الرئيس،

إن الجزائر، الملزمة التزاما كاملا بمسار الإصلاحات السياسية والمؤسساتية والإقتصادية، الرامية إلى ضمان إرساء دولة الحق والقانون وترسيخ قواعد الشفافية في تسيير شؤونها العمومية، لا يمكنها، بطبيعة الحال، إلا أن تبارك هذا المعنى الذي تمت المبادرة به في إطار الأمم المتحدة من أجل وضع أداة ممتازة لمكافحة الرشوة.

وإذا كان وجود بعض إجراءات الوقاية من الرشوة ومكافحتها، يعود تاريخه، في الجزائر، إلى السنوات الأولى للإستقلال، فهناك أعمال وإجراءات جديدة قد تم اتخاذها مؤخرا، وأخرى مبرمجة، على المدى القصير، بهدف الحد من تطور هذه الآفة.

وتتجدر الإشارة، إلى أن إصلاح العدالة، الذي بادر به فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، في سنة 2000، قد أفضى إلى مراجعة تشريعاتنا بما يتماشى والأدوات الدولية التي صادقت عليها الجزائر، مثل اتفاقية باليرمو، المتعلقة بمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للأوطان.

وهكذا، فقد اتخذ المشرع الجزائري، في إطار مشروع مراجعة قانوني العقوبات والإجراءات الجزائية، جملة من الإجراءات لمحاربة الفساد، نذكر منها خاصة:

- تجريم تبييض الأموال طبقا لأحكام اتفاقية باليرمو.

- توسيع الاختصاص الإقليمي لبعض المحاكم لتشمل الجريمة المنظمة العابرة للحدود،
لاسيما منها الرشوة، وتبسيط الأموال؛

- عدم قابلية تقادم بعض الجرائم الخطيرة، من بينها الجريمة المنظمة العابرة للحدود،
والرشوة.

السيد الرئيس،

إن الجزائر تبذل ما في وسعها من أجل إقامة الإطار التنظيمي الملائم، الكفيل بالشهر على احترام الالتزامات التي تعهدت بها، في مجال مكافحة الجريمة المالية، والرشوة وتبسيط الأموال.

ويمكن، على سبيل المثال، أن أذكر خلية معالجة الاستعلام المالي، التي تم إنشاؤها، منذ أكثر من سنة، وأوكلت لها مهمة وضع الإجراءات الضرورية، للوقاية والكشف عن مختلف العمليات المالية المشبوهة.

كما يمكنني أن أذكر أيضا، اللجنة الوزارية المشتركة، التي أنشأت، ووضعت تحت السلطة السامية لرئيس الحكومة، وهي تعنى بآن، على إعداد قانون إطار لمكافحة تبييض الأموال والجريمة المالية.

السيد الرئيس،

إن الجزائر لتعبر عن ارتياحها للخطوات التي تم قطعها من حيث بعد الوقائي الذي أضفي على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

وفي هذا المضمار، فقد لعب المجتمع المدني في بلادنا، دورا هاما وفعلا، خلال السنوات الأخيرة، بهدف أخلاقة سير المؤسسات والأجهزة العمومية.

وهكذا، صادقت وزارة المالية، منذ بضع سنوات خلت، على مدونة للأخلاقيات بالنسبة لموظفي الخزينة، والضرائب والجمارك، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى، فقد أصبح المنتخبون والإطارات وكبار المسؤولين في الدولة، يخضعون إلى زاميا، منذ أكثر من عشرية كاملة، إلى ضرورة التصريح بممتلكاتهم، فور استلامهم لمهامهم، وعند انتهاء هذه المهام.

ويغرس ضمان تحصين اقتصادنا؛ وهو في خضم تحوله، فقد كان قانون الصفقات أيضا، محل تعديلات في اتجاه إضفاء شفافية أكبر على كيفيات عقدها.

السيد الرئيس،

إن الجزائر تساهم كذلك، على مستوى القارة الإفريقية، في ترقية استراتيجية لمكافحة الرشوة في إطار الجهود الحمائية للنهوض بهذه القارة.

ومن هذا المنطلق، فإن الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (النيباد)، التي تهدف إلى إرساء قواعد لتنمية إفريقية متجانسة، قد سمحت خاصة، بتعزيز المبادرات الرامية إلى مكافحة الرشوة، وذلك من خلال ما يمليه محتوى هذه الشراكة من إدماج لقيم الديمقراطية، والحكم الراشد، والتضامن، والعدل.

من جهة أخرى، فإن المصادقة، خلال سنة 2003، على الإتفاقية الإفريقية للوقاية ومكافحة الرشوة من طرف قمة رؤساء الدول والحكومات الإفريقية؛ يبين عزم بلدانا على التحرك، فرديا وجماعيا، ضد آفة الرشوة.

وانطلاقا من هذا الواقع، فإن الاتحاد الإفريقي يكون قد أدمج مكافحة الرشوة وأدرجها نهائيا، ضمن النشاطات الأولوية لأجهزته الأساسية الرئيسية، وقرر، في هذا الإطار، إقامة لجنة استشارية حول الرشوة والجرائم المماثلة، كلفت بمتابعة تطبيق الإتفاقية الإفريقية.

السيد الرئيس،

إن الرشوة، بوصفها ظاهرة عابرة للحدود، لا يمكن مكافحتها إلا بفضل تظافر جهود الجميع. وبهذا الشأن، فإن الجزائر لا يسعها إلا أن تشيد وتنوه بما ورد في الإتفاقية التي تنص على ضرورة تعزيز التعاون الدولي.

يبقى فقط، أن كافة البلدان مدعوة بالحاج إلى ضرورة إقامة الإطار الوطني المطلوب من أجل تعزيز هذا التعاون، وإلى تكريس المبادئ المنصوص عليها في هذه الإتفاقية على أرض الواقع، والعمل، بوجه خاص، على تكريس حق البلدان المتضررة، في استعادة الأموال المختسسة، واسترجاع عائدات جريمة الرشوة.

السيد الرئيس،

في الأخير، يبدو من الأهمية بمكان، التأكيد على ضرورة وضع كل ما من شأنه أن يجعل هذه الأداة الجديدة، تحظى، في أقرب الآجال، بالتوقيعات والمصادقة المطلوبة من أجل البدء في تطبيقها.

وإن الجزائر، من جانبها، لتلتزم بوضع وتوفير كل ما من شأنه أن يساهم في مساعدة الأمم المتحدة الجدير بالثناء والتقدير.

وفي الختام، أتمنى كل التوفيق والنجاح لأشغال هذا المؤتمر؛ وأشكركم على حسن